

التقرير | الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من ٢٠٢٠

مقدمة

خلال النصف الأول من العام الحالي، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية بوتيرة أسرع. وإن انتشار "كوفيد-١٩" بشكل واسع في المناطق اللبنانية كافة قد زادت الضغوط على الاقتصاد اللبناني وقطاعه الخاص وعلى الأوضاع المعيشية والاجتماعية.

وقد ترتب على الإقفال الجزئي للبلد بسبب "كوفيد-١٩" وتفاقم الأزمة الاقتصادية تراجع إضافي في نشاط وأداء القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً الزراعة والصناعة والعقارات والتشييد والنقل والمصارف والسياحة. وتبقى مشكلة المالية العامة للدولة مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني بسبب تنامي العجز المالي والمديونية العامة. ويواصل القطاع المصرفي والأسواق المالية معاناتها بسبب الظروف العامة غير المواتية. وتستمر السوق النقدية بالعمل في ظل أسعار صرف متعددة وارتفاع معدلات التضخم. ويبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز كبير، من جراء تراجع التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان واستمرار الميزان التجاري في حالة عجز كبير.

وقد تعرضت الثقة العامة بالبلد ومستقبله إلى تآكل كبير خلال المرحلة الماضية. ومن الضروري أن تسارع السلطات المحلية إلى تطبيق إجراءات وإصلاحات جذرية لإعادة التعافي إلى الاقتصاد الوطني واستعادة الثقة المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي.

أولاً: القطاع الحقيقي

شهد النشاط الاقتصادي الكلي مزيداً من الانكماش في النصف الأول من العام الحالي، وذلك نظراً للأداء المتراجع لغالبية القطاعات الاقتصادية. وخلال هذه الفترة تراجع الإنفاق الاستهلاكي والطلب على كافة السلع والخدمات نظراً لعدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتفاقم مشكلة "كوفيد-١٩" وما يرتبط بها من إقفال جزئي للبلد، وتدهور القدرة الشرائية للمداخيل وتراجع قيمة الأجور ذاتها. ويمكن تتبع هذا الانكماش الاقتصادي الكلي في تراجع المؤشر الاقتصادي الذي يعده مصرف لبنان بنسبة ٤٥,٢٪ على أساس سنوي حتى نهاية أيار ٢٠٢٠. وهذا المؤشر هو عبارة عن مؤشر للنشاط الاقتصادي الإجمالي في لبنان، وهو يركز على ثمانية مؤشرات اقتصادية مثقلة.

وتواصل القطاعات الاقتصادية عملية صمودها في وجه التطورات المحلية غير المواتية، على أمل أن تعمل الحكومة بسرعة على تنفيذ إجراءات وإصلاحات فعالة لاستعادة النمو الاقتصادي.

إذ إن قطاع البناء شهد تدهوراً إضافياً في أوضاعه، حيث تراجعت مساحة البناء المرخصة على أساس سنوي بنسبة ٥٩,٩٪ إلى ١,٣٩٧ ألف متر مربع في النصف الأول من العام الحالي. كما أن تسليمات الإسمنت انكمشت بنسبة ٥٦,٦٪ خلال هذه الفترة. وهذه المؤشرات تعكس الشلل الحاصل في نشاط البناء المستقبلي.

محتويات

تقرير | الاقتصاد اللبناني خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٢٠

مقدمة

١. القطاع الحقيقي

٢. أوضاع المالية العامة للدولة

٣. أوضاع القطاع المالي

٤. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

٥. التصنيفات السيادية

دراسة | تداعيات قانون قيصر الأمريكي على الاقتصاد اللبناني

مقدمة

١. قانون قيصر: أهم مضامينه

٢. لبنان وسوريا: علاقات متنوعة

تاريخية وقوية

٣. آثار قانون قيصر على تجارة

لبنان الخارجية

٤. انعكاسات قانون قيصر على القطاع

المصرفي اللبناني

٥. تداعيات قانون قيصر على استثمارات

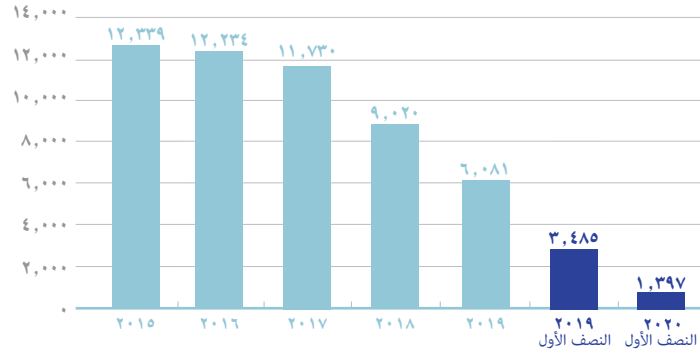
القطاع الخاص اللبناني

٦. تداعيات قانون قيصر على قطاع

الطاقة والتourism والسياحة

٧. الجهود المطلوبة من الحكومة

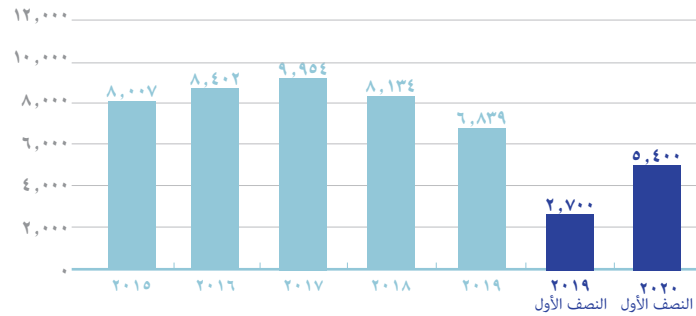
مساحة البناء المرخصة (ألف متر مربع)



وقد انكمش إنتاج الكهرباء، كمؤشر على حركة الإنتاج الصناعي، بنسبة ٤,١٢٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٥,١٧٦ مليون لك وس في نهاية أيار ٢٠٢٠.

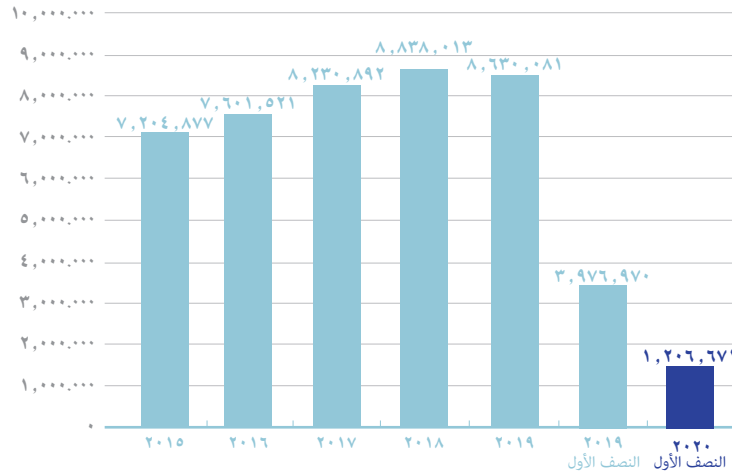
وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد شهد تحسناً نسبياً في نشاطه، حيث زادت الصفقات العقارية بنسبة مئوية بلغت ٢٤٪ لتصل إلى ٢٧,٢١٦ عملية في النصف الأول من ٢٠٢٠. وارتفعت قيمة الصفقات العقارية بنسبة ٩٨٪ إلى ٥,٤ مليار دولار خلال هذه الفترة. وهذا التوسع في قطاع العقارات يرتبط بشكل رئيسي بالتحول المتنامي للأموال من الودائع المصرفية إلى هذا القطاع.

قيمة الصفقات العقارية (مليون دولار)

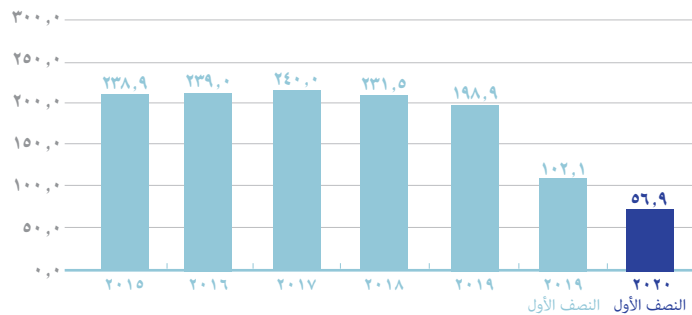


وفيما يخص قطاع النقل بشقيه الجوي والبحري، فإن أداءه لم يكن أفضل حالاً في النصف الأول من العام الحالي مما كان عليه في الفترة ذاتها من ٢٠١٩. إذ إن حركة المسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي تراجعت بنسبة ٦٩,٨٪ على أساس سنوي لتصل إلى ١,٢ مليون مسافر، كما تراجعت حركة الطائرات بمعدل ٦٢,١٪ إلى ١٢,٧٠٤ طائرة خلال الفترة نفسها. وبالنسبة لمرافئ بيروت، سجل انكماش في كل المستوعبات وعدد السفن وكمية البضائع بنسب سنوية بلغت ٤٥,٣٪ و ١٤,٤٪ و ٣٦٪ على التوالي في النصف الأول من ٢٠٢٠. كما تراجعت إيرادات مرفأ بيروت بنسبة ٤٤,٣٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٥٦,٩ مليون دولار في النصف الأول من ٢٠٢٠.

عدد المسافرين عبر المطار

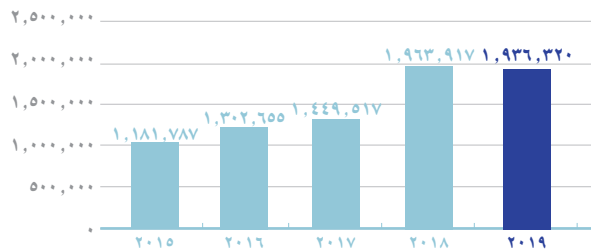


عائدات مرفأ بيروت (مليون دولار)



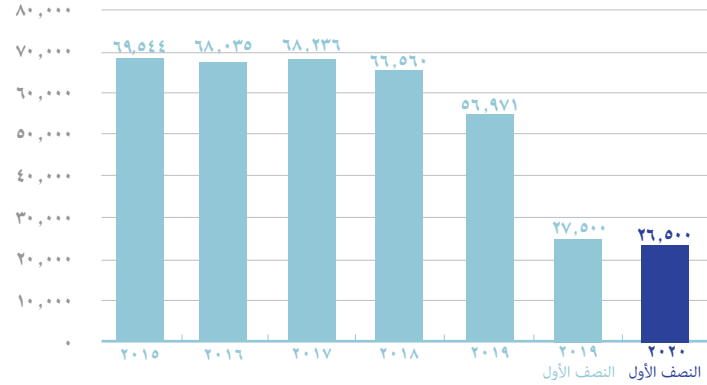
وكان أداء قطاع السياحة مشلولاً في النصف الأول من العام الحالي. إذ تأثر قطاع الفنادق سلباً بتراجع النشاط السياحي، حيث إن معدل إشغال فنادق بيروت من فئتي ٤ و ٥ نجوم بلغ ١٣٪ في الأشهر الستة الأولى من ٢٠٢٠، مقابل ٧٠٪ خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

حركة السواح في لبنان



وشهد قطاع التجارة الداخلية انكماشاً في نشاطه حيث تقلصت قيمة الشيكات المتقاسة بمعدل ٣,٨٪ إلى ٢٦,٥ مليار دولار في النصف الأول من العام الحالي. وهذا المؤشر يعكس بشكل واضح تراجع الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري خلال الفترة قيد البحث.

• تطور مقاصة الشيكات (مليون دولار)



وكان أداء قطاع التصدير متراجعا في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩. إذ إن إجمالي الصادرات الزراعية والصناعية انخفضت قيمتها بنسبة ٧,٢٪ على أساس سنوي لتصل إلى ١,٣٤ مليار دولار خلال هذه الفترة.

• مؤشرات القطاع الحقيقي

المؤشرات	النصف الأول ٢٠١٩	النصف الأول ٢٠٢٠	% التغيير
مساحة البناء المرخصة (ألف متر مربع)	٣,٤٨٥	١,٣٩٧	(٥٩,٩)
قيمة الصفقات العقارية (مليار دولار)	٢,٧	٥,٤	٩٨,٠
حركة المطار (مليون مسافر)	٣,٩٨	١,٢	(٦٩,٨)
معدل إشغال الفنادق (%)	٧٠	١٣	-
قيمة الشيكات المتقاسة (مليار دولار)	٢٧,٥	٢٦,٥	(٣,٨)
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	١,٤٥	١,٣٤	(٧,٣)
عائدات مرفأ بيروت (مليون دولار)	١٠٢,١	٥٦,٩	(٤٤,٣)

المصادر: الدوائر الرسمية

ثانياً: أوضاع المالية العامة للدولة

خلال النصف الأول من العام الحالي، شهدت إيرادات الدولة تراجعاً في مستواها، نظراً لظروف التباطؤ الاقتصادي والأداء الضعيف للقطاع الخاص والضعف المتنامية على الأوضاع المعيشية والاجتماعية. وفي الجانب الآخر، واصل الإنفاق العام للدولة ارتفاعه في ظل الظروف الراهنة، وذلك بسبب المصروفات الحكومية المستجدة لأغراض صحية ولأغراض الأمان الاجتماعي للمواطنين، والتي فرضتها الانعكاسات السلبية لانتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني والمجتمع اللبناني. وهذه التطورات غير المواتية على صعيدي الإيرادات والنفقات العامة تشكل محركاً أساسياً لتزايد العجز والدين العامين، وتالياً المزيد من الضغوط المالية على اقتصاد لبنان والشعب اللبناني.

أ - العجز المالي

استمر ميزان المالية العامة للدولة في حالة عجز مزمنة، وذلك بسبب ضعف الإيرادات العامة التي تراجع مستواها بنسبة ١٥,٤٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي بحيث وصلت إلى نحو ٣,٨ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٠. كما أن هذا العجز المالي مرده إلى المستوى الكبير للإنفاق العام الذي تراجع بنسبة ١٥,٧٪ ليبلغ ٥,٨ مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وبذلك فإن إيرادات العامة لا تمثل أكثر من ٦٣,٣٪ من النفقات العامة. ونتيجة لاختلال التوازن بين إيرادات والنفقات العامة، فإن العجز المالي استمر، وهو وصل إلى ٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٠ بنمو سنوي نسبته ١٦,٢٪ خلال الفترة قيد النظر. وبذلك يمثل العجز نحو ٣٤,٥٪ من النفقات العامة وهي نسبة عالية. والملاحظ أن كلا من الإيرادات الضريبية (تراجعت بنسبة ٢٢,٦٪) وغير الضريبية (تراجعت بنسبة ٣٩,٩٪) تبقى ضعيفة وذلك نظراً إلى تراجع مداخيل المواطنين وقدرتها الشرائية في ظل التدهور المتواصل في سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وفي الجانب الآخر، فإن المستويات العالية لخدمة الدين (١,٢ مليار دولار) وتحويلات الدولة إلى مؤسسة كهرباء لبنان (٤٠٣ مليون دولار) تشكل عوامل أساسية محرّكة لنمو الإنفاق العام.

• مؤشرات المالية العامة (مليار دولار)

المؤشرات	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠١٩	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠٢٠	% التغيير
الإيرادات الإجمالية	٤,٥	٣,٨	(١٥,٤)
الإنفاق العام	٥,٩	٥,٨	(١,٧)
العجز المالي	٢,٤	٢,٠	(١٦,٢)

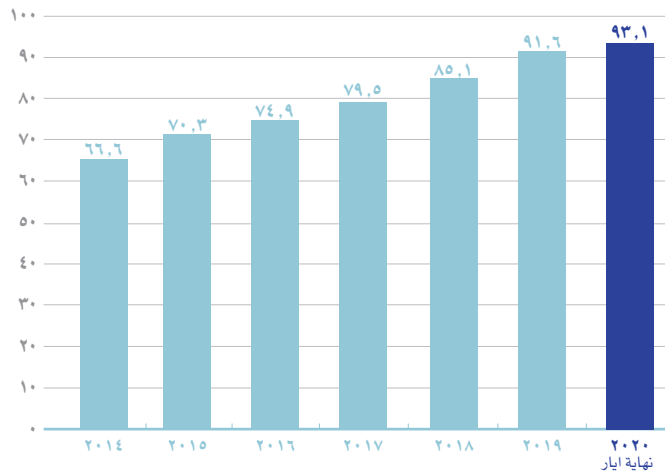
المصدر: وزارة المالية

ب- المديونية العامة

واصل الدين العام للدولة مساره التصاعدي في النصف الأول من العام الحالي، مدفوعاً بتواصل العجز المالي وخدمة الدين. وحتى الآن، لم تقدم الحكومة على تنفيذ إجراءات جديدة لإصلاح المالية العامة وضبط نمو الدين العام. لقد جُمِدَت الحكومة اللبنانية دفع مستحقات اليوروبونديز للدائنين الدوليين، في ظل الأوضاع المالية والاقتصادية المتفاقمة حالياً، وهي تجري مفاوضات لإعادة هيكلة الدين السيادي مع الدائنين الدوليين.

لقد بلغ الدين العام الإجمالي للبنان نحو ٩٣,١ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٠، بنمو نسبته ٩,١%. وقد زاد الدين الداخلي بنسبة ١٠% إلى ٥٨,٥ مليار دولار، كما زاد الدين الخارجي بنسبة ٧,٧% إلى ٣٤,٦ مليار دولار خلال هذه الفترة. وقد توسع حجم الدين العام الصافي بنسبة ٩,٥% على أساس سنوي ليصل إلى ٨٤ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٠.

• تطور الدين العام الإجمالي (مليار دولار)



• مؤشرات الدين العام (مليار دولار)

المؤشرات	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠١٩	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠٢٠	% التغيير
الدين العام الإجمالي:	٨٥,٤	٩٣,١	٩,١
الدين المحلي	٥٣,٢	٥٨,٥	١٠,٠
الدين الأجنبي	٣٢,١	٣٤,٦	٧,٧
الدين العام الصافي	٧٦,٧	٨٤,٠	٩,٥

المصادر: وزارة المالية والبنك المركزي

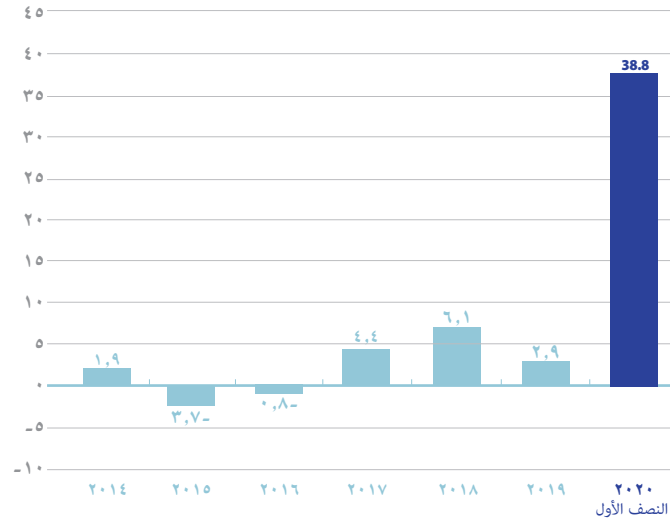
ثالثاً: أوضاع القطاع المالي

تواصلت الضغوط على القطاع المالي في لبنان في النصف الأول من العام ٢٠٢٠ بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية الصعبة المستمرة منذ العام ٢٠١٩. فالقطاع المصرفي لا يزال يشهد شللاً في نشاطه العام وتراجعا في مؤشراتته المالية. كما يعاني الوضع النقدي من ضغوط تدهور سعر الصرف، والانكماش التدريجي في احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وتراجع أيضا نشاط كل من سوق رأس المال والمؤسسات المالية في النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

أ- الظروف النقدية

فيما يتعلق بوضع مصرف لبنان، فإن ميزانيته العامة زادت بنسبة ٧,٥% على أساس سنوي لتصل أرقامها إلى ١٥٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. لكن موجودات المصرف من العملات الأجنبية انخفضت بنسبة ٩,٤% على أساس سنوي لتصل إلى ٢٣ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. وبلغت هذه الموجودات بالعملات الأجنبية نحو ٢٧,٩ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠ إذا تم استبعاد اليوروبوندرز اللبنانية منها. وارتفعت قيمة احتياطات الذهب لمصرف لبنان بمعدل ٢٥% على أساس سنوي لتبلغ ١٦,٣ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. وبلغت موجودات القطاع المالي لدى مصرف لبنان في شكل ودائع نحو ١١٢,٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠، بتصاعد قيمته ٢%,٠ عما كانت عليه في نهاية حزيران ٢٠١٩. وقد بلغ معدل التضخم نحو ٣٨,٨% في النصف الأول من العام الحالي مقابل ٣,٣% للفترة ذاتها من العام الماضي، حسب إحصاءات مديرية الإحصاء المركزي. علماً بأن معدل التضخم بلغ في شهر حزيران ٢٠٢٠ وحده نحو ٩٠%.

١ | تطور معدل التضخم السنوي (%)



• المؤشرات النقدية

المؤشرات	النصف الأول ٢٠١٩	النصف الأول ٢٠٢٠	% التغيير
السعر الرسمي لصرف الليرة إزاء الدولار الأميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	
موجودات مصرف لبنان الإجمالية (مليار دولار)	١٤١,٤	١٥٢	٧,٥
موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية (مليار دولار)	٣٧,٢	٣٣	(١١,٦)
الموجودات بالعملات الأجنبية بدون اليوروبوندرز (مليار دولار)	٢٨,٥	٢٧,٩	(٢,١)
ودائع القطاع المالي لدى مصرف لبنان (مليار دولار)	١١١,٩	١١٢,١	٠,٢

المصادر: مصرف لبنان

ب - الظروف المصرفية

إن الظروف المصرفية غير المستقرة السائدة حالياً يمكن تتبع مؤشراتهما من خلال تطور أوضاع القطاع المصرفي. فالموجودات الإجمالية لهذا القطاع تراجعت بنسبة ٢١,٤% على أساس سنوي لتصل إلى ٢٠١,١ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. كما أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص انخفضت بنسبة ٢٦% لتبلغ ٤١,٤ مليار دولار خلال هذه الفترة. وتراجعت أيضاً القروض المصرفية إلى القطاع العام بنسبة ٢٥% إلى ٢٤,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة. كذلك، انكمشت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف بنسبة ١٦,١% إلى ١٤٤,٥ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وخلال الفترة ذاتها، تقلصت حسابات رأس المال لهذه المصارف بنسبة ٦,٤% إلى ١٩,٦ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠.

وبالنسبة لدولة الاقتصاد اللبناني، فإن دولة قروض القطاع الخاص كانت ٦٢,٦% في نهاية حزيران ٢٠٢٠، مقابل ٧٠% في نهاية حزيران ٢٠١٩. كما أن دولة ودائع القطاع الخاص بلغت ٧٩,٨% في نهاية حزيران ٢٠٢٠، مقارنة مع ٧١,٥% في نهاية حزيران ٢٠١٩. وتعكس هذه الأرقام ارتفاعاً في دولة الودائع خلال المرحلة قيد النظر.

• المؤشرات المصرفية

المؤشرات	النصف الأول ٢٠١٩	النصف الأول ٢٠٢٠	% التغيير
الموجودات الإجمالية (مليار دولار)	٢٥٦,٠	٢٠١,١	(٢١,٤)
قروض القطاع الخاص (مليار دولار)	٥٥,٩	٤١,٤	(٢٦,٠)
قروض القطاع العام (مليار دولار)	٣٢,٥	٢٤,٤	(٢٥,٠)
ودائع القطاع الخاص (مليار دولار)	١٧٢,٢	١٤٤,٥	(١٦,١)
دولة القروض (%)	٧٠,٠	٦٣,٦	-
دولة الودائع (%)	٧١,٥	٧٩,٨	-
الأموال الخاصة (مليار دولار)	٢٠,٩	١٩,٦	(٦,٤)

المصادر: مصرف لبنان وجمعية المصارف في لبنان

ج - سوق رأس المال

تأثرت سوق المال سلباً بالأوضاع الاقتصادية والمالية المتدهورة في النصف الأول من العام الحالي. إذ إن إجمالي حجم التداول في بورصة بيروت تراجع بشكل حاد بنسبة ٨١,٤٪ على أساس سنوي ليبلغ ٣٤,٨٣٩,٨٦٩ سهماً في نهاية حزيران ٢٠٢٠. كما أن إجمالي الدوران انخفض بنسبة ٨٤,٤٪ على أساس سنوي إلى ١٢٣,٦ مليون دولار خلال الفترة ذاتها. إلى ذلك، انكسرت رسملة السوق لبورصة بيروت بنسبة ٢٦٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٦,٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. كما أن سيولة السوق تقلصت هي الأخرى من ٩,٣٪ في النصف الأول من ٢٠١٩ إلى ١,٩٪ في النصف الأول من ٢٠٢٠.

• مؤشرات بورصة بيروت

المؤشرات	النصف الأول ٢٠١٩	النصف الأول ٢٠٢٠	% التغيير
إجمالي حجم التداول (أسهم)	١٨٧,٤٩٨,٢٧٣	٣٤,٨٣٩,٨٦٩	(٨١,٤)
إجمالي الدوران (مليون دولار)	٧٩٣,٨	١٢٣,٦	(٨٤,٤)
رسملة السوق (مليار دولار)	٨,٦	٦,٤	(٢٦)
سيولة السوق (%)	٩,٣	١,٩	-

المصدر: بورصة بيروت

د - المؤسسات المالية

إن نشاط المؤسسات المالية العاملة في لبنان لم يكن أفضل حالاً في النصف الأول من العام الحالي مقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة من العام السابق.

إن الموجودات الإجمالية لهذه المؤسسات المالية تراجعت بنسبة ١٦,٦٪ على أساس سنوي لتبلغ ١,٢٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠. كذلك تقلصت الالتزامات على الزبائن المقيمين بنسبة ٢٢,٢٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٥٢٨,٦ مليون دولار خلال هذه الفترة. وانكسرت الالتزامات على القطاع العام بنسبة ٧,٧٪ لتصل إلى ٥,٧ مليون دولار خلال نفس الفترة. وفي الجانب الآخر، تقلصت ودائع الزبائن بنسبة ٦,٥٪ لتصل إلى ١٤٦,٣ مليون دولار خلال الفترة المذكورة. وأيضاً خلال هذه الفترة، تراجعت الأموال الخاصة لهذه المؤسسات المالية بنسبة ٤٪ لتبلغ ٤٦٧,٧ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠.

• مؤشرات المؤسسات المالية (مليون دولار)

المؤشرات	النصف الأول ٢٠١٩	النصف الأول ٢٠٢٠	% التغيير
إجمالي الموجودات	١,٤٧٠	١,٢٢٠	(١٦,٦)
الالتزامات على الزبائن المقيمين	٦٩٢,٣	٥٢٨,٦	(٢٢,٢)
الالتزامات على القطاع العام	٥,١	٥,٧	(٧,٧)
ودائع الزبائن المقيمين	١٥٦,٥	١٤٦,٣	(٦,٥)
الأموال الخاصة	٤٨٧,٢	٤٦٧,٧	(٤,٠)

المصدر: مصرف لبنان

رابعاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

إن الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى جانب الحركة الأضعف لمطار رفيق الحريري الدولي على صعيد حركة البضائع وأيضاً مرفأ بيروت، والقيود المستجدة المفروضة على حركة المطارات حول العالم، والقيود المصرفية على تمويل أنواع معينة من المستوردات في لبنان، جميع هذه التطورات أدت إلى إضعاف حركة الاستيراد والتصدير على حد سواء، وتالياً إضعاف حجم التجارة الخارجية للبنان. وعلى صعيد آخر، يستمر العجز في ميزان المدفوعات، مدفوعاً بشكل أساسي بتراجع التدفقات المالية الخارجية وتحويلات المغتربين إلى لبنان.

أ- الميزان التجاري

بلغ حجم التجارة الخارجية للبنان نحو ٦٩, ٥ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، بتراجع سنوي نسبته ٤٤, ٢٪. وهذا يعود إلى تراجع حجم الاستيراد بمعدل ٥٠, ٤٪ إلى ٤, ٣٥ مليار دولار، وإلى تراجع التصدير بمعدل ٧, ٢٪ إلى ١, ٣٤ مليار خلال ذات الفترة.

وكنتيجة لهذه التطورات على جانبي الميزان التجاري، تراجع حجم العجز التجاري للبنان بنسبة ٥٨, ٨٪ عن الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٩ ليبلغ ٣ مليارات دولار من الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٠. وبذلك، تكون نسبة تغطية التصدير للاستيراد قد زادت من ١٦, ٦٪ في نهاية أيار ٢٠١٩ إلى ٣٠, ٨٪ في نهاية أيار ٢٠٢٠. وخلال النصف الأول من العام الحالي، بلغت قيمة المستوردات نحو ٥, ٢ مليارات دولار، بتراجع سنوي نسبته ٤٨, ٧٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي. كما انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٦, ٥٪ إلى ١, ٦ مليار دولار خلال ذات الفترة. وبذلك تقلص العجز التجاري بنسبة ٥٧, ٣٪ إلى ٣, ٦ مليارات دولار للفترة ذاتها.

ب- ميزان الرساميل

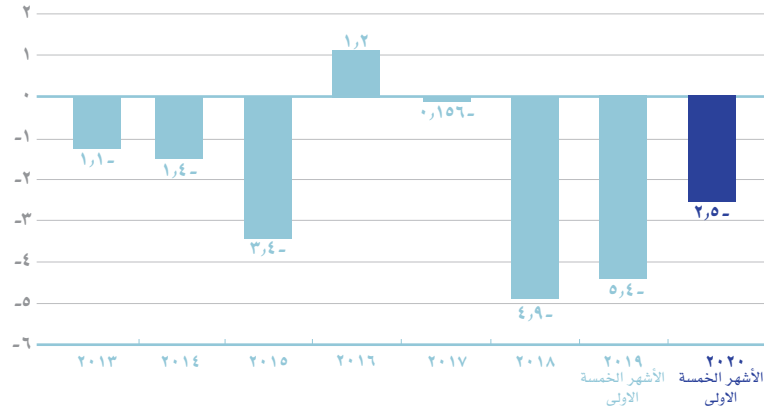
نظراً للانكماش الاقتصادي الحاصل في عدد كبير من دول العالم وتأثيراته السلبية على تدفقات الأموال والاستثمارات حول العالم، إلى جانب تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين إلى لبنان والمتأثرة في جانب منها بأوضاع الدول المضيفة لهم وفي جانب آخر منها بالقيود المصرفية على حركة رأس المال في الداخل، فإن لبنان يشهد انخفاضاً ملحوظاً في التدفقات المالية الخارجية إلى اقتصاده الوطني، إلى قطاعه المصرفي وسوقه المالية وقطاعه العقاري وإلى القطاعات الإنتاجية.

لقد بلغ مستوى التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان نحو ٥, ٠ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، بتراجع سنوي نسبته ٧٣, ٦٪. هذا في الوقت الذي حصلت فيه حركة هروب لرؤوس الأموال من القطاع المصرفي اللبناني خلال هذه الفترة تقدر بمليارات الدولارات مما تسبب في شح حاد في عرض العملات الأجنبية ولا سيما الدولار الأميركي في السوق الداخلي.

ج- ميزان المدفوعات

لقد تسببت الحركة الأضعف للرساميل والاستثمارات الخارجية الواردة إلى لبنان خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى جانب المستوى الضعيف أصلاً للتصدير اللبناني إلى الخارج وخروج الأموال من لبنان، في ظهور عجز جديد في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة. إن عجز ميزان المدفوعات المسجل في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٠ بلغ ٢, ٥ مليار دولار، مقابل عجز قدره ٥, ٤ مليار للفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، وذلك استناداً إلى أرقام صافي الموجودات الأجنبية لكل من مصرف لبنان والمصارف التجارية. فالموجودات هذه الخاصة بمصرف لبنان تراجمت بمقدار ٤, ٤ مليار دولار، فيما زادت تلك الخاصة بالمصارف التجارية بمقدار ١, ٩ ملياراً خلال الفترة قيد البحث.

• ميزان المدفوعات (مليار دولار)



• مكونات ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المكونات	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠١٩	الأشهر الخمسة الأولى ٢٠٢٠	% التغيير
الميزان التجاري:	(٧,٣)	(٣,٠)	(٥٨,٨)
المستوردات	٨,٧٦	٤,٣٥	(٥٠,٤)
الصادرات	١,٤٥	١,٣٤	(٧,٣)
ميزان الرساميل	١,٩	٠,٥	(٧٣,٦)
ميزان المدفوعات	(٥,٤)	(٢,٥)	-

المصادر: مصرف لبنان والمجلس الأعلى للجمارك

خامساً: التصنيفات السيادية

إن الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها لبنان حالياً دفعت وكالات التصنيف العالمية إلى تصنيف مخاطر البلد على أنها "عالية". كما أن قرار الحكومة اللبنانية بتجميد دفع مستحقات اليوروبوندز وإعادة هيكلة الدين العام قد أضاف ضغطاً أكبر على تصنيفات لبنان السيادية. ووفق هذه التصنيفات الدولية، فقد هبط تصنيف لبنان إلى درجة "التعثر النسبي أو الانتقائي" على التزامات العملة الأجنبية في المديين القصير والطويل، وإلى أقل من درجة "CCC" بالنسبة لالتزامات العملة المحلية للمديين ذاتهما. وصنفت هذه الوكالات الدولية "الأفق المستقبلي" للبنان على أساس "سلبى" أو "مستقر".

• تصنيفات لبنان السيادية، حزيران ٢٠٢٠

العملة المحلية			العملة الأجنبية			الوكالات
الأفق	المدى القصير	المدى الطويل	الأفق	المدى القصير	المدى الطويل	
مستقر	-	Ca	مستقر	NP	Ca	موديز
-	C	CC	-	C	RD	فيتش
سلبى	C	CC	-	SD	SD	ستاندرد أند بورز
سلبى	C	C-	-	SD	SD	كابيتال إنتلجنس

المصادر: وكالات التصنيف العالمية

دراسة | تداعيات قانون قيصر الأمريكي على الاقتصاد اللبناني

هذه الدراسة تسلط الضوء على قانون قيصر الأمريكي لعام ٢٠١٩ والذي بدأ العمل به اعتباراً من ١٧ حزيران ٢٠٢٠، وهو يضع عقوبات جديدة على النظام السوري وعلى الحكومات والمؤسسات الخاصة والأفراد للدول الذين لديهم علاقات ودعم للجهات الرسمية السورية. كما أن هذه الدراسة تحلل التداعيات المحتملة لهذا القانون على العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وعلى الاقتصاد اللبناني والقطاع الخاص اللبناني في حال عدم تمكن السلطات اللبنانية من إبعاد التبادل الاقتصادي بكافة جوانبه عن عقوبات هذا القانون. وتوضح الدراسة الإجراءات المطلوب القيام بها من قبل السلطات اللبنانية لتحقيق هذا الهدف.

أولاً: قانون قيصر: أهم مضامينه

إن "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين"، أو "قانون قيصر" اختصاراً، هو تشريع أقره الكونغرس الأمريكي ووافق عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في العام ٢٠١٩، وبدأ العمل به اعتباراً من ١٧ حزيران ٢٠٢٠، وهو يضع عقوبات جديدة على النظام السوري عن جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الشعب السوري، كما جاء في نصوص هذا التشريع. والعقوبات الأميركية، في إطار قانون قيصر، تطل مصرف سوريا المركزي، وأعضاء الحكومة السورية، والنواب السوريين، والشركات والمواطنين الداعمين للنظام السوري في المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية. كما أن هذه العقوبات لا تطل فقط الحكومة السورية، بل أي حكومة ومؤسسات خاصة وأفراد لديهم أعمال أو علاقات أو دعم للجهات السورية، أو تزودها بسلع وخدمات ذات الصلة بالأغراض العسكرية أو التكنولوجية أو إنتاج النفط محلياً. كما تهدف هذه العقوبات إلى منع المستثمرين الأجانب من توقيع أية عقود لأغراض إعادة إعمار سوريا وتنفيذ مشاريع استثمارية في هذا الإطار بدون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأميركية. إذاً، القانون يفرض عقوبات مالية على الدول التي تقوم بأعمال أو نشاطات مع سوريا أو شركاتها العاملة في قطاعات الطاقة والبناء والهندسة والطيران. ويركز القانون على منع أي تطبيع للعلاقات مع سوريا من قبل دول لديها علاقات قوية مع سوريا، مثل روسيا وإيران والعراق والصين والإمارات العربية المتحدة ولبنان. من ناحية أخرى، يركز القانون على مساعدة المدنيين السوريين في التغلب على نتائج الحرب القاسية في سوريا، بعد توفير مساعدات إنسانية واجتماعية ومالية وإنمائية من خلال منظمات دولية وأميركية معنية بهذا المجال.

ثانياً: لبنان وسوريا: علاقات متنوعة تاريخية وقوية

ارتبط لبنان بعلاقات قوية على الصعيد السياسية والاقتصادية والمالية، على امتداد السنوات الماضية، وهي فترات نسبياً منذ العام ٢٠٠٥ بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئيس الحكومة السابق، ومع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا والمستمرة منذ العام ٢٠١١. قبل العام ٢٠٠٥، كان هناك تعاون سياسي وأمني وثيق بين لبنان وسوريا، وتبادل للزيارات والاجتماعات الرسمية بين البلدين، وكان لسوريا حضور أمني في لبنان بالتوافق المشترك بين البلدين وذلك من خلال تواجد ألوية للجيش السوري في لبنان. لكن هذا التواجد الأمني السوري توقف اعتباراً من العام ٢٠٠٥ بعد خروج الجيش السوري من الأراضي اللبنانية. وتجمع بين سوريا ولبنان اتفاقات ومعاهدات رسمية، معاهدات أخوة وصدافة وتنسيق، تطل المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، ولكن فعالية هذه الاتفاقات والمعاهدات خفت على امتداد السنوات بعد العام ٢٠٠٥. وفي هذا المجال وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى تاريخه، يرتبط البلدان باتفاقيات ومعاهدات في مجالات التعليم والبحث العلمي، والثقافة، والعمل، والبريد، والتربية والشباب والرياضة، والقضاء، وتشجيع الاستثمار وحمايته، وتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي، وتخفيض الرسوم الجمركية، وإنشاء مكاتب حدودية مشتركة، والملاحة البحرية التجارية، والشؤون الاجتماعية، والكهرباء، والبيئة، والسياحة، والمياه، والصناعة، والطب والدواء، والغاز، والزراعة، والنقل الجوي، وغيرها.

ثم هناك مؤسسات تعاون مشتركة بين لبنان وسوريا على الصعيدين الحكومي والخاص. فمثلا هناك المجلس الأعلى السوري-اللبناني الذي يعمل على تسييق العلاقات على الصعيد الرسمي، وهناك مجلس الأعمال اللبناني-السوري الذي ينسق ويوسع علاقات الأعمال بين القطاعين الخاصين اللبناني والسوري. وحاليا فإن نشاط هاتين المؤسستين يتسم بالشلل بشكل عام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتبر سوريا متفاساً تجارياً مهماً للبنان على دول المنطقة، كما أنها تشكل شريكاً تجارياً جيداً للبنان. ثم هناك أيضاً تواجد لبعض المصارف اللبنانية في السوق المصرفية السورية، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من الشركات اللبنانية. هذا وتزود سوريا لبنان بجزء من احتياجاته من الطاقة الكهربائية. وتتطلع بعض الشركات والمصارف والمؤسسات اللبنانية منذ سنوات إلى السوق السورية لتنفيذ استثمارات وتمويلات كبيرة في إطار عملية إعادة الإعمار الضخمة المنتظرة في سوريا بعد سنوات طويلة من الحرب التي دمرت أجزاء واسعة من البنى التحتية والاجتماعية في سوريا.

وفي المقابل، فإن لبنان يمثل بوابة أساسية لسوريا على دول المنطقة، حيث أن بعض الشركات التجارية والاستثمارية السورية التي افتتحت مكاتب لها في لبنان تتخذ منه نافذة لأعمالها مع عدد من الدول العربية وحتى الأجنبية. كما أن عددا من رجال الأعمال السوريين لديهم حسابات مالية في عدد من المصارف اللبنانية.

أضف إلى ذلك كله، أن لبنان يستضيف نحو مليون ونصف المليون نازح من سوريا بسبب الحرب القائمة في هذا البلد، ويقوم لبنان بتقديم مساعدات إنسانية وتربوية واجتماعية ومالية لهم، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية بشكل أساسي وأيضا بالاعتماد على بعض المساعدات من منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وعدد من وكالاتها الدولية.

ثالثاً: آثار قانون قيصر على تجارة لبنان الخارجية

إن حجم التبادل التجاري بين لبنان وسوريا على صعيدي التصدير والاستيراد، بدون التهريب الحاصل في الاتجاهين، يعتبر ضئيلاً نسبياً عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية الإجمالية لكل من البلدين. إذ إن قيمة الصادرات اللبنانية إلى سوريا وفق إحصاءات العام ٢٠١٩ بلغت نحو ١٩٥ مليون دولار، فيما بلغت قيمة المستوردات اللبنانية من سوريا حوالي ٩٢,٢ مليون دولار، أي أن الميزان التجاري اللبناني سجل فائضاً بلغ ٩٧,٨ مليون دولار في العام المذكور.

وتشكل قيمة الصادرات اللبنانية إلى سوريا نحو ٦,٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات اللبنانية. كما تشكل قيمة المستوردات اللبنانية من سوريا نحو ٤,٠٪ من إجمالي قيمة المستوردات اللبنانية. وإذا قدرنا قيمة التهريب المتبادل بين البلدين بنحو ٥٠٪، فإن قيمة الصادرات اللبنانية إلى سوريا تصبح نحو ٢٨٠ مليون دولار، وقيمة المستوردات اللبنانية من سوريا نحو ١٨٥ مليون دولار، أي أن حجم التجارة المشتركة هي بحدود ٥٦٥ مليون دولار، وهي تمثل حوالي ٢,٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية للبنان في العام ٢٠١٩.

والملاحظ فيما يخص تطور التجارة الخارجية المشتركة للبنان مع سوريا أنها تصاعدت بشكل ملفت في جانب الصادرات من متوسط سنوي قدره ٢٥٥ مليون دولار خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى رقم قياسي قدره ٥٢٤ مليوناً عام ٢٠١٣، لتتراجع بعد ذلك إلى معدل وسطي سنوي قدره ٢١٥ مليوناً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وفي جانب المستوردات اللبنانية إلى سوريا فهي تراجعت بشكل تدريجي من مستوى ٣١٠ ملايين دولار عام ٢٠١١ إلى ٩٢,٢ مليوناً عام ٢٠١٩، وهذه الأرقام هي بدون الأخذ بعين الاعتبار أثر التهريب المشترك بين البلدين. وتتمثل أهم المعابر الحدودية بين لبنان وسوريا في معمل العبودية الذي يمثل نحو ١٠٪ من الصادرات اللبنانية إلى سوريا، ومعبر العريضة (٢١٪)، ومعبر المصنع (٦٤٪). وفي جانب المستوردات اللبنانية من سوريا، يأتي معبر المصنع في الطليعة (٦٦٪)، يليه معبر العريضة (٢٧٪)، ثم معبر العبودية (٧٪).

إذاً، التبادل التجاري بين لبنان وسوريا قد يتأثر بعقوبات قانون قيصر، إذا لم تستطع السلطات اللبنانية إقناع الإدارة الأميركية باستثنائه من هذه العقوبات، إذ قد تشهد تراجعا إضافيا في حجم التصدير والاستيراد اللبناني باتجاه سوريا. على أن الأخطر من ذلك هو أن سوريا تشكل المعبر البري الوحيد للبنان باتجاه الدول العربية الأخرى ولا سيما الأردن والعراق ودول الخليج العربي، فبذلك يتنافس لبنان اقتصاديا من خلال سوريا وهي تمثل رفته الأساسية على المنطقة العربية. ففي حال تطبيق عقوبات قيصر، فإن تجارة لبنان الإقليمية ستأثر سلبا بشكل كبير على صعيدي التصدير والاستيراد، الأمر الذي سيضعف أكثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات اللبناني.

• التبادل التجاري بين لبنان وسوريا (مليون دولار، عام ٢٠١٩)

الستوات	الصادرات اللبنانية إلى سوريا	المستوردات اللبنانية من سوريا	الميزان التجاري اللبناني
٢٠١١	٢١٤,٨	٣١٠,١	(٩٥,٣)
٢٠١٢	٢٩٤,٣	٢٦٦,٢	٢٨,١
٢٠١٣	٥٢٣,٦	١٨١,٣	٢٤٢,٣
٢٠١٤	٢٤٢,٠	١٢٤,٨	١١٧,٢
٢٠١٥	٢٠٩,٨	١٣٧,٦	٧٢,٢
٢٠١٦	١٩٨,٩	١٣٠,٥	٦٨,٤
٢٠١٧	٢٤٦,٢	١٣٧,٥	١٠٨,٧
٢٠١٨	٢٠٥,٣	٩١,٦	١١٣,٧
٢٠١٩	١٩٠,٠	٩٢,٢	٩٧,٨

المصادر: مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة بيروت وجبل لبنان

رابعاً: انعكاسات قانون قيصر على القطاع المصرفي اللبناني

قبل اندلاع الأحداث في سوريا عام ٢٠١١، قامت سبعة مصارف لبنانية بتأسيس مصارف تابعة لها تعمل في السوق المصرفية السورية، وأصبحت فيما بعد مصارف مستقلة عن المصارف اللبنانية التي أسستها وهي تعمل في إطار النظام المصرفي السوري الذي يراقبه ويشرف عليه مصرف سوريا المركزي. والمصارف السبعة هي: بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والمشرق (أسسه بنك لبنان والمهجر)، فرنسبانك - سوريا، بنك عودة - سوريا، بيبولوس بنك - سوريا، بنك الشرق (أسسه البنك اللبناني الفرنسي)، وبنك سوريا والخليج.

والمصارف هذه العاملة في سوريا تقوم إلى حد ما بتمويل الاقتصاد السوري والقطاع الخاص السوري، ولديها تعاملات مع مؤسسات حكومية سورية كما تتعامل مع مصرف سوريا المركزي، الذي هو على قائمة عقوبات قانون قيصر. لقد قامت عدة مصارف لبنانية محلية بإقفال حسابات عدد من السوريين الذين هم تحت العقوبات الأميركية خارج نطاق قانون قيصر. وهناك مجموعة من الأثرياء السوريين الموجودين في لبنان لديهم حسابات كبيرة في بعض مصارف لبنان تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، وهؤلاء ليس لديهم أية مصلحة باستثمارها وصرفها في سوريا في ظل الأوضاع الراهنة هناك. وفي ظل قانون قيصر، فإن المصارف العاملة في سوريا التي تتعامل مع مصرف سوريا المركزي والحكومة السورية والمؤسسات العامة السورية ستكون عرضة لعقوبات القانون في حال قيامها بأعمال وأنشطة مباشرة أو غير مباشرة مع تلك الجهات السورية. كما أن المصارف اللبنانية العاملة في السوق اللبنانية عليها التأكد من أن المدعين السوريين ليس لديهم أي تعامل أو أنشطة أو دعم لهذه الجهات الرسمية السورية، حتى تتجنب مخاطر عقوبات قانون قيصر. وفي الواقع، فإن المصارف التي أسستها مصارف لبنانية العاملة في السوق المصرفية السورية قد أوقفت أو قللت عملياتها في سوريا بعد اندلاع الأحداث، وربما قد يزداد هذا التوجه خلال المرحلة المقبلة.

ولا شك في أن قانون قيصر، إلى جانب التدهور الحاصل في قيمة النقد الوطني السوري، سيؤثران سلباً على نشاط المصارف اللبنانية العاملة في سوريا التي أسستها مصارف لبنانية على أرقام ميزانيتها العمومية. وتدير هذه المصارف موجودات تقارب ٢,٢ مليار دولار، ولديها محفظة قروض تزيد على ٥٨٢ مليون دولار، ولديها ودائع للزبائن تربو على ١,٢ مليار دولار، ولديها أموال خاصة تزيد على ٢٤٨ مليون دولار، وهي حققت أرباحاً صافية بلغت ١٥,٩ مليون دولار في العام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن أرقام ميزانيات هذه المصارف مقومة بالدولار على أساس سعر الصرف الرسمي البالغ ٤٣٦ ليرة سورية لكل دولار أميركي. والليرة السورية تتعرض منذ بداية العام الحالي إلى تدهور خطير في قيمتها إزاء الدولار الأميركي، حيث وصل سعر الصرف في الوقت الحاضر إلى أكثر من ٢٠٠٠ ليرة لكل دولار. ولا شك في أن هذا التطور النقدي له تداعياته السلبية على المؤشرات المالية لتلك المصارف العاملة في سوريا عند تقويمها على أساس سعر صرف السوق.

• أهم مؤشرات المصارف التي أسستها مصارف لبنانية في سوريا عام ٢٠١٩
(مليون دولار أميركي)

بنك سوريا والخليج	بنك الشرق	بنك بيبوس سوريا	بنك عودة سوريا	فرنسيك سوريا	بنك سوريا والمهجر	بنك السعودي الفرنسي	المؤشرات
١٢١,٢	١٨٨,٠	٢٠٩,٢	٢٧٩,٢	٣٠٤,٦	٣١٧,٢	٧٢٧,٥	الموجودات
٢١,٢	٦٦,٦	٧٤,٧	٦٩,٣	٩١,١	٣٤,٣	٢٢٦,٢	القروض
٨١,٢	١٣٧,٥	١٢٧,٠	١٤٩,٣	١٧٨,٦	٢٠٩,٢	٥٩٥,٥	ودائع الزبائن
١,٢-	٤,٢	٢,٤	٢,٨	١,٠	٠,٥	٦,٢	الأرباح الصافية

المصدر: ميزانيات المصارف

خامساً: تداعيات قانون قيصر على استثمارات القطاع الخاص اللبناني

إن إجمالي الاستثمارات الخاصة اللبنانية في الاقتصاد السوري هي أقل من الاستثمارات الخاصة السورية في لبنان، وهي تتم بشكل أساسي في قطاعات المصارف والتأمين والصناعة. والاستثمارات السورية في لبنان تتم من قبل أفراد، فيما تتم الاستثمارات اللبنانية في سوريا من قبل مؤسسات وشركات خاصة. ويلاحظ أن الاستثمارات اللبنانية ازدادت بشكل كبير عقب الانفتاح الاقتصادي والمصرفي الذي شهدته سوريا نسبياً خلال السنوات الأخيرة قبل اندلاع الحرب عام ٢٠١١ والتي خففت من وتيرة الاستثمار اللبناني والأجنبي عموماً في الاقتصاد السوري. واليوم لا يزال القطاع الخاص اللبناني محافظاً على جزء من استثماراته المصرفية والمالية والاقتصادية عموماً في سوريا، وهو يتطلع بكل اهتمام إلى مرحلة إعادة الإعمار في اقتصادها الوطني، وخصوصاً في قطاعات البنى التحتية من كهرباء ومياه واتصالات وطرق وسكك حديد وموانئ وطاقات وغيرها. فالقطاع الخاص اللبناني هو الأقرب والأجدي بعملية إعادة الإعمار من غيره من القطاعات الخاصة الأخرى، بالنظر إلى عمق الترابط الاقتصادي اللبناني - السوري، والدخول المبكر له إلى الاقتصاد السوري والعمل في عدد من قطاعاته، ولخبرته الاقتصادية والاستثمارية الطويلة والمميزة وبالذات فيما يخص الاقتصاد السوري. ومما لا شك فيه أن قانون قيصر، في حال عدم نجاح الحكومة اللبنانية في مفاوضاتها مع الجانب الأميركي للحصول على إعفاء أو استثناء لهذا التبادل الاستثماري بين سوريا ولبنان من العقوبات الجديدة، سيكون له تداعياته السلبية على التدفقات الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة بين البلدين، مما قد يقلل من وتيرتها.

سادساً: تداعيات قانون قيصر على قطاع الطاقة والتهرب والسياحة

دأب لبنان منذ سنوات عديدة على استيراد جزء من احتياجاته من الكهرباء من سوريا، بمعدل يقارب ٢٥٠ ميغاوات من أصل احتياجاته الإجمالية البالغة ٢٥٠٠ ميغاوات لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء. كما أن سوريا تعتبر مصدراً لتوفير عقود الصيانة للطاقة الكهربائية في لبنان. وفيما تتضارب المعلومات حول ما إذا كان لبنان يستورد هذه الطاقة الكهربائية من سوريا، إلا أنه من المؤكد أن تطبيق قانون قيصر قد يحرم لبنان من الاستفادة من الطاقة الكهربائية المستوردة من سوريا، وإن كانت حصتها قليلة نسبياً بالمقارنة مع احتياجات لبنان الطاقوية. إن حركة التهريب للسلع الغذائية والمحروقات (ولا سيما المازوت) وحتى الدولار الأميركي، عبر الحدود الشرعية وغير الشرعية، قد تزايدت بشكل كبير منذ العام الماضي، وذلك من لبنان باتجاه سوريا، مما شكل ضغطاً كبيراً على عرض هذه السلع في الأسواق اللبنانية، وتالياً أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير في لبنان. علماً أن أسعار تلك السلع هي أقل في لبنان مما هي عليه في سوريا بسبب الدعم الحكومي لها.

واليوم، ومع الارتفاع الكبير في أسعار السلع المذكورة في لبنان، بسبب التدهور الكبير والمستمر في قيمة الليرة اللبنانية والارتفاع الجنوني في قيمة السلع الغذائية، فإن حدة هذا التهريب من لبنان إلى سوريا من المرتقب أن يتراجع نسبياً. ولا شك في أن تطبيق قانون قيصر في لبنان سيساهم في هذا الاتجاه. علماً بأن تهريب البضائع بين البلدين يتم من أجل تجنب دفع مختلف الضرائب والرسوم، ولتجنب التعقيدات والتأخير الناجم عن الرقابة الجمركية عن الحدود، ولتهرب من دفع قيمة الضريبة المضافة التي تصل إلى ١٥٪ حالياً في لبنان. هذا ويتمتع لبنان وسوريا بتبادل مهم على الصعيد السياحي، حيث يقارب عدد السياح في الاتجاهين نحو المليون سائح سنوياً، وينفق كل من السياح اللبنانيين والسوريين مبالغ مالية مهمة في كل من البلد الآخر تزيد عن نصف مليون دولار سنوياً. وكانت هذه الأرقام لتكون أكبر لولا الحرب المندلعة في سوريا والتي شكلت عائقاً أساسياً في وجه نمو التبادل السياحي اللبناني-السوري.

سابعاً: الجهود المطلوبة من الحكومة

من الواضح أن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان لا يمكن أن يتحمل المزيد من الأعباء والضغوط التي قد تتجم عن تطبيق قانون قيصر على سوريا وعقوباته على الدول التي لديها علاقات متينة معها مثل لبنان. فلبنان يركز حالياً تحت أزمات متعددة... اقتصادية ومالية واجتماعية وصحية توشك أن تؤدي به إلى مرحلة الانهيار الشامل في حال عدم تداركها وتنفيذ برنامج إنقاذ اقتصادي شامل وسريع مع سوريا واستعادة الثقة المفقودة بالبلد واقتصاده وعملته التي هي أساس أي عملية نمو وازدهار وتعافٍ.

من هنا أهمية أن تسارع الحكومة اللبنانية إلى استخدام كل وسائل الديبلوماسية الخارجية لإقناع الإدارة الأمريكية بإعطاء إعفاءات واستثناءات لتعاملاته المالية والاستثمارية والتجارية والطاقوية مع سوريا من قانون قيصر، خصوصاً وأن لبنان ليس مستهدفاً بهذا القانون وعقوباته، ولأن غالبية هذه التعاملات تتم بين القطاع الخاص اللبناني والقطاع الخاص السوري، ولأن هذه التعاملات مفيدة للشعب السوري الذي يركز تحت حرب، علماً بأن قانون قيصر أتى بالدرجة الأولى لحماية المدنيين السوريين وتخفيف آثار هذه الحرب عليهم. إن التحرك اللبناني الرسمي السريع في هذا الاتجاه هو أمر حيوي وضروري، لأن سوريا تشكل بوابة لبنان البرية الوحيدة إلى المنطقة العربية، والاعتماد على المطار والموانئ البحرية لن يكون كافياً لتعويض التجارة التي تتم عبر سوريا مع دول المنطقة ومع سوريا ذاتها. علماً أن قانون قيصر لم يأت على ذكر حركة الترانزيت من خلال سوريا.

المراجع:

١. توفيق كسبار، "العلاقات الاقتصادية اللبنانية-السورية: أرقام واقتراحات"، في جريدة النهار، ٥ تموز ٢٠١١ (باللغة العربية).
٢. فرنسبنك للأعمال، "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين للعام ٢٠١٩: الانعكاسات على لبنان"، حزيران ٢٠٢٠ (باللغة الإنجليزية).
٣. أسيل طبارة، قانون قيصر: التداعيات على لبنان"، ٢١ أيار ٢٠٢٠ (باللغة الإنجليزية).
٤. عزة الحاج حسن، "الاقتصاد اللبناني- السوري في مرمى قيصر: الحصار المطبق"، في "المدن"، ١٧ حزيران ٢٠٢٠ (باللغة العربية).
٥. جريدة الديار، "قانون قيصر ضد سوريا الذي اتخذ مجلس النواب الأميركي وأقره ترامب ويبدأ تنفيذه اليوم"، ١٧ حزيران ٢٠٢٠ (باللغة العربية).
٦. غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، مركز الدراسات الاقتصادية، تقرير عن العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، ٢٤ حزيران ٢٠٢٠ (باللغة العربية).

إن النشرة الاقتصادية هي مطبوعة بحثية ويمتلكها وينشرها فرنسبنك ش.م.ل.، وتوفر هذه النشرة للقارئ لمحة عن آخر التطورات في الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي بشكل عام، إلى جانب دراسة عن التطورات المستجدة في المجالين المالي والمصرفي على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.

إن المعلومات والآراء الواردة في النشرة قد تم تجميعها من مصادر موثوقة. ولا يقدم فرنسبنك ش.م.ل. أو أي من شركاته التابعة أو المتفرعة أي ضمانات بشأن دقة أو شمولية المعلومات المنشورة. هذه النشرة مخصصة فقط لتوفير المعلومات.